

ان شاء الله من محي في ذلك وان جعل الشرط الذي لا يعلم بغيره عدم الاشترط  
وهذا ظاهر في قول احمد بن حنبل ان شاء الله فلا بد ان يعلم بغيره ان يطلق مميعة  
العباد تدرك ومشيئة الله لا تدرك معينة عنده فان هذا يقتضي ان كل شرط  
معيين لا يدرك لا يقع الطلاق المعلق به وعلى هذا من حلقه لا يخلو  
اجتهاد بحيث لا نه معينة لا يدرك كون كلام الامام احمد في اكثر المواضع ان  
فيه امر بالاعتزال فوطر وهذا فقه حسن فان اختلف بالطلاق فيقول  
على الحلق باسمه ولو حلق باسمه على امر وهو لا يعلم انه صا في غير مميعة  
كانه انما يدرك وان لم يتبين انه كاذب فلو فكر في عين الطلاق ولا سئد  
وقد نص على ان اذا اشك هل يطلق ام لا انه لا يقع به الطلاق ولم يتبين  
للاعتزال فينظر هل يؤمر بالاعتزال هنا ام يفرض بان هذا  
لم يخلو بيننا فهو بمنزلة من شك هل جلوام لا قال في الحجر وبما  
التورج مع المشك فطعمه بر حجة او بعد ان يمكن والا فبقية متبقية  
بان يقول انه لم تكن طلقت لبي طلق وقال القاضي اما في التورج فان  
كان يعلم من نفسه انه متى طلق فانما يطلق واحدة لا اعتقاده ان الزم  
ياد عليه بوعدة الزم نفسه طلقة واحدة وان كان الطلاق  
قد وجد فقد راجع وان لم يكن قد وجد منه فمأخوذ وان كان يعلم  
من نفسه انه متى طلق فانما يطلق كلاً ما الزم نفسه ثلاثاً ومعناه  
انه يوقع عدد الطلاق التلا فحق العبرة من الا زوجه ظاهر  
وباطناً قال ابو العباس وما يدل على انه متى وقع الشك في وقوع الطلاق  
فالاولى استيفاء النكاح بل يكون او يحرم ايضاً لاجل الشك ان الطلاق  
يغضض الامر من حسيبه والشيطان ويبدل عليه قصده هاروت وماروت  
وايضاً فان النكاح دوا منه اكد من ابتدائية كالصدقة فاداسك  
في الصلوة هو احدى الام لا لم يسجد له ان ينصرف عنها بالشك ينص

احديث